YEMEN ANALYSIS HUB

دعم الاستجابة الإنسانية القائمة على الأدلة تقرير موضوعي - نيسان 2019

تعتبر اليمن من أكبر الازمات الانسانية في العالم وأكثرها تعقيدا حيث أن هناك نحو 24 مليون يمني بحاجة ماسه للمساعدات الإنسانية، ولذلك يحتاج صناع القرار الى تحليل متكامل وشامل لجميع القطاعات.

يمثل جمع البيانات في اليمن تحديًا كبيرًا يتطلب أن تعمل وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية بشكل خلاق للتغلب على الحواجز الكبيرة المتمثلة بالتداخلات والصراعات والتضاريس الجغرافية الصعبة لتقديم أدلة تدعم الحاجة لتوسيع نطاق الاستجابة.

يمكن للقائمين على التحليل الإنساني أن يجعلوا من هذه المعلومات أكثر فائدة لمتخذي القرارات عن طريق:

- **الأخذ بالمزيد من وجهات النظر في التحليل، بما في ذلك النساء والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة في التنمية والمنظمات غير الحكومية المحلية لبناء صورة أوضح.**
- **زيادة التحليل بين القطاعات والتحليل القائم على التوقعات المستقبلية** لمساعدة صناع القرار على تخطيط وإدارة المخاطر.
- **المشاركة أكثر في البيانات ومناقشة التحديات والشكوك ووجهات النظر المعارضة** بشكل صريح عند تحليلها لإضفاء المصداقية على النتائج.

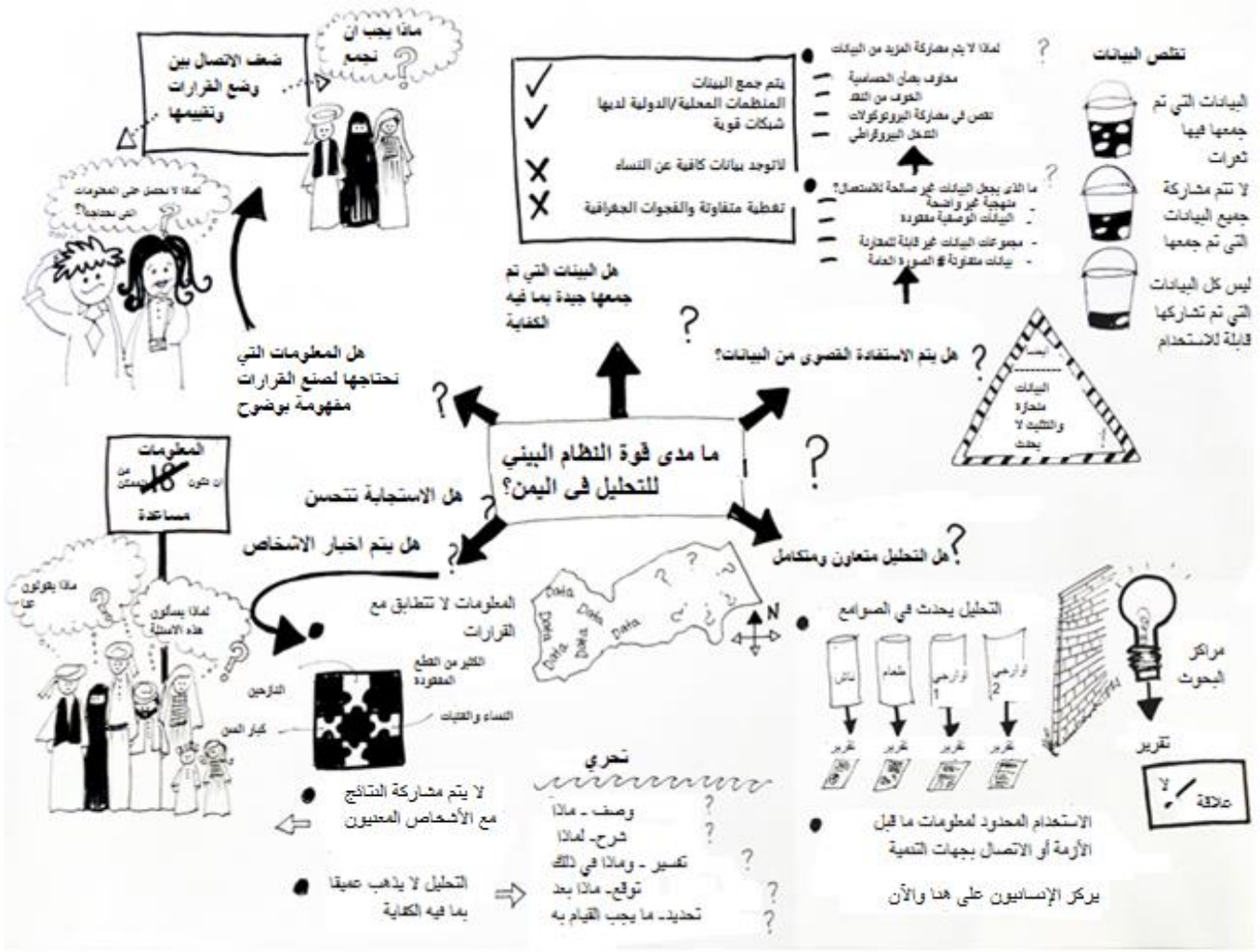

هل ترى أي اخطاء او اغلاط في هذا التقرير؟ ستساعدنا ملاحظاتك في التحسن. تواصل معنا على yahinfo@acaps.org

توصيات لتعزيز التحليل الايكولوجي في اليمن

حدد مشروع تقييم القدرات ثماني مجالات ذات أولوية عند تحليل الوضع الإنساني في اليمن:

1. تعزيز استخدام البيانات والتشارك بها

يعد جمع البيانات في اليمن أمراً حساساً وصعباً مثل العديد من مناطق الصراع. ويتم جمع كمية جيدة من البيانات ولكن دون استخدامها أو التشارك بها سواء داخلياً أو خارجياً، حيث يمنع الافتقار إلى القدرات أو الوقت اللازم لتنظيف البيانات ومراجعتها وتخزينها ونشرها بشكل صحيح بعض المنظمات وخصوصاً المنظمات غير الحكومية المحلية من التشارك بما تملكه من بيانات. وتؤخر البيروقراطية في حالات أخرى نشر المعلومات، بينما تفتقر المنظمات في بعض الأحيان إلى الثقة في دقة بياناتها، كما أن انعدام الأمن المهني يمنع هذه المنظمات من فتح مجموعات البيانات الخاصة بهم للنقد. أضف إلى هذا فإن صعوبات جمع البيانات الأولية في اليمن تزيد من أهمية هذه البيانات إلى أقصى الحدود. يسهم تطوير قدرات وآليات واتفاقات مؤسسية وثقافة تبادل بيانات أقوى في بناء صورة شاملة وأوضح ويوفر الازدواجية في الجهود.

2. رفع مستوى التحليل عبر القطاعات

لم تتجاوز نسبة التحليلات المنشورة حول الأزمة اليمنية منذ عام 2015 التي تركز على قضايا تتعلق بقطاعات متعددة 25% بينما احتوى ثلثها فقط على توقعات وتوجهات مستقبلية استباقية محتملة. يجعل هذا الأمر من الصعوبة بمكان على صانعي القرار وضع أولويات كيفية الاستجابة في حالات الطوارئ المعقدة والمترابطة .يساعد تحليل متكامل أفضل صناع القرار على وضع أولويات التعامل مع الموارد النادرة.

3. تحسين القدرات على تقديم تحليل قائم على التوقعات المستقبلية

يعد فهم الطرق المحتملة لتطور الأوضاع مهم بغرض توفير استجابة منهجية، إلا ان أقل من ثلث التحليلات عن اليمن تقدم أي جهد تحليل استباقي. يساعد التحليل القائم على التوقعات المستقبلية صناع القرار في الجهود الإنسانية على التخطيط المستقبلي.

لماذا قام مشروع تقييم القدرات بإجراء هذا التحليل؟

قام مشروع تقييم القدرات بتحديد تضاريس خريطة التحليل في اليمن خلال شهري كانون الثاني وشباط من عام 2019 خلال مرحلة إنشاء مركز التحليل اليمني.
قمنا بتطوير قاعدة بيانات دلالية لأكثر من 130 مجموعة بيانات أساسية وتقييمات للاحتياجات ومنتجات التحليل المنشورة (معظمها باللغة الإنجليزية) وتم الاجتماع مع أكثر من 25 منظمة تعمل على جمع البيانات وتحليلها في اليمن في الميدان أو عن بعد. تمت مقارنة المشهد التحليلي بنظام تحليل بيئي "مثالي" ; وتم تحديد الدروس المستفادة والتوصيات التي يمكن أن نخرج بها.
نشر مشروع تقييم القدرات هذه النتائج وتمت اتاحتها لاستخدام منظمات التحليل الأخرى والباحثين أو مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالتحليل أو بناء القدرات التحليلية.
لمعرفة المزيد، راجع قسم المنهجية في الصفحة 8.
قاعدة البيانات الدلالية متاحة على هذا الرابط.
للمزيد من المعلومات حول أجندة إصلاح التحليل الإنساني في اليمن، انظر الجزء الثالث من النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية في اليمن 2019.
يعتمد نهج نظام التحليل الايكولوجي على علوم الأرض، مع إدراك أن الجهات الفاعلة في التحليل تعمل من خلال أنظمة معقدة ومفتوحة وتتكيف وتتغير باستمرار بسبب المدخلات الخارجية والداخلية.

4. دمج المنظمات غير الحكومية المحلية في التحليل البيئي

تجمع المنظمات غير الحكومية المحلية الكثير من البيانات، لكن الغالبية العظمى (أكثر من 80 ٪ من المنتجات التي تمت مراجعتها في قاعدة البيانات الدلالية) من التحليلات المنشورة تعتمد على البيانات الأولية للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية. يساهم إدماج المنظمات غير الحكومية المحلية في نظام التحليل الايكولوجي، مع اتخاذ التدابير المناسبة لحمايتها من المخاطر، في رسم صورة أشمل وأقوى للاستجابة المشتركة، كما يساعد ذلك المجتمع الدولي أيضًا على فهم الثقافة والسياق بشكل أفضل في جهود الاستجابة الإنسانية.

5. التركيز أكثر على النوع الاجتماعي أو الجنس والفئات غير الحصينة (الضعيفة)

على الرغم من توفر كمية كبيرة من المعلومات المنشورة حول احتياجات الحماية في اليمن، إلا أن غالبية ما ينشر يتناول قضايا حقوق الإنسان والصراع. هناك القليل جدا من التحليلات أو البيانات حول الاحتياجات المحددة للفتيات والنساء والفتيان والرجال، ومجموعات أخرى مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والنازحين داخليًا والمجتمعات المستضيفة لهم وسكان الأرياف مقابل سكان الحضر (توجد خطط لتعزيز توفر هذه البيانات في عام 2019). وتشكل المعلومات المتعلقة باحتياجات المرأة فجوة خاصة بسبب حساسية جمع البيانات من النساء مما يجعل من الصعب التخطيط لجهود استجابة تراعي الاحتياجات المحددة لمجموعات معينة والتكيف مع السياقات الإقليمية الفريدة لليمن .يساعد تجديد الجهود الرامية إلى جمع البيانات من النساء والفتيات في اليمن وبناء فهم أقوى للقوى المحركة في مجال النوع الاجتماعي واحتياجات مجموعات معينة على توجيه جهود الاستجابة بشكل أفضل.

6. بناء فهم لنقاط الضعف قبل الأزمة

يواجه اليمن تحديات تاريخية واقتصادية وقبلية واجتماعية وبيئية وجغرافية تؤثر على قدرة المجتمعات على تحمل صدمات جديدة. يكمن جزء كبير من فهم هذه التحديات في وكالات التنمية ومراكز الفكر والأطراف الفاعلة في بناء السلام .يساعد العمل من خلال روابط التنمية الإنسانية على رسم صورة أوضح المشهد اليمني.

7. تشجيع النقاش المفتوح حول المنهجية المتبعة وجوانب عدم اليقين والقيود والآراء المتباينة

اقتصر ثلث التقارير التي استعرضها مشروع بناء القدرات على مناقشة واضحة لكيفية جمع المعلومات وتحليلها، بما في ذلك التحديات والثغرات المعلوماتية ووجهات النظر المتباينة والتحيزات أو القيود. فافتقار الشفافية حول كيفية جمع البيانات وتحليلها يسهم عادة في التشكيك في جودة البيانات، وهذا يحتم على المحللين مناقشة التحديات التي تواجههم فيما يخص المعلومات بصراحة دون خوف من العواقب، حيث يحتاج العاملون في المجال الإنساني إلى اتخاذ قرارات تستند إلى أفضل الأدلة المتاحة عندما تكون الأرواح على المحك، وخصوصاً ونحن نعلم أن الفجوات المعلوماتية هي القاعدة وليس الاستثناء عند العمل في بيئة المجال الإنساني وأن التفسيرات المتباينة هي جزء طبيعي من عملية التحليل.

يساعد التشجيع على إجراء نقاشات مفتوحة وصادقة حول كيفية جمع المعلومات وتحليلها والقيود التي تواجهها، في تحويل الاهتمام نحو الإجابة على التساؤل الأهم حول مدى فهمنا للأزمة الحالية وامتلاكنا للمعلومات التي نحتاجها لاتخاذ القرارات. يمكن أن يساعد تطوير المعايير والأدوات ومنصات التشارك في البيانات بشكل آمن ومدعوم بالتدريب وبناء القدرات، في بناء ثقافة الشفافية. يساعد توثيق النقاشات حول عدم اليقين والآراء المتباينة والفجوات المعلوماتية المحللين على تحديد القيود والفجوات ومعالجتها بشكل بنّاء ووضع خطط التحليل المستقبلي.

هل ترى أي اخطاء او اغلاط في هذا التقرير؟ ستساعدنا ملاحظاتك في التحسن. تواصل معنا على yahinfo@acaps.org

8. بناء قنوات تغذية راجعة أقوى بين صانعي القرار والمجتمعات في اليمن

إن الغرض من التحليل هو مساعدة العاملين في المجال الإنساني على اتخاذ قرارات أفضل، لذا لا بد من وجود تواصل جيد بين صانعي القرار والمحللين والمنظمات التي تجمع البيانات والمجتمعات المتأثرة بشكل يمكن التحليل الإنساني من التركيز على توفير المعلومات ذات الصلة في الوقت المناسب، وتوفير الإجابة على الأسئلة التي يحتاج صناع القرار إليها لأداء المطلوب منهم. كما يجب أيضًا على العاملين في المجال الإنساني تقديم تغذية راجعة إلى المجتمعات في اليمن حول الكيفية التي عرضت بها المعلومات التي جُمعت عنهم إلى صانعي القرارات الإنسانية، حيث يحق للناس معرفة ما يكتب عنهم وكيف يتم استخدام المعلومات التي يتم جمعها. وعادة ما يتم تخطي هذه الخطوة الأخيرة في سياق التحديات التي تواجهها جهود الاستجابة الإنسانية .يساعد إظهار أصوات المجتمعات المتأثرة في الجهد التحليلي صانعي القرار على التخطيط بشكل مسؤول لتدخلات أكثر ملاءمة وفعالية.

تحليل النظام الإيكولوجي في اليمن
لماذا يحتاج اليمن إلى تحليل إنساني؟

يعاني اليمن من أزمة إنسانية حادة ومعقدة: وأعلنت الأمم المتحدة حالة الطوارئ من المستوى الثالث في تموز 2015 حيث **يحتاج 24.1 مليون شخص إلى المساعدات الإنسانية** (نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية 2019).

تصاعد النزاع الذي بدء بسبب تظلمات محلية في شمال اليمن في عام 2004، إلى قتال على مستوى البلاد في عام 2015 مع تدخل القوات السعودية والإماراتية لدعم حكومة هادي المدعومة من الأمم المتحدة ضد قوات الحوثيين.

أدى القتال إلى تدمير الاقتصاد اليمني وتشريد 3.34 مليون شخص وتسبب في معدلات مزعجة من انعدام الأمن الغذائي والمرض.

يواجه ثلثا اليمنيين، أي ما يقرب من 20 مليون شخص، مستويات مختلفة من انعدام الأمن الغذائي: حيث تتراوح هذه المستويات بين الدرجة الثالثة (مستوى أزمة) والرابعة (مستوى طارئ) حسب التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، بينما سيكون 238,000 شخص في الدرجة الخامسة (مستوى كارثة) بدون توفير مساعدات إنسانية لهم.

ويمكن أن يتدهور مستوى الأمن الغذائي أكثر إذا فشل وقف إطلاق النار الحالي واستؤنف القتال للسيطرة على ميناء الحديدة الاستراتيجي الذي يعد شريان الحياة للاقتصاد اليمني الذي يعتمد بشكل كبير على الاستيراد حيث تأتي 90٪ من احتياجات الأغذية اليمنية من الخارج (البنك الدولي، أيار 2018).

يفتقر 19.7 مليون شخص إلى الرعاية الصحية الكافية: أدى انهيار شبكات المياه إلى تفشي وباء الكوليرا خلال السنوات الثلاثة الماضية وتسجيل أكثر من 1.5 مليون حالة مشتبه فيها وأكثر من 2,900 حالة وفاة بين تشرين الأول 2016 وشباط 2019 (منظمة الصحة العالمية 2019).

أدت الأزمة الحالية إلى تفاقم نقاط الضعف التاريخية: أثر الفقر وضعف الحكم والفساد والإفراط في الاعتماد على الواردات وتراجع عائدات النفط وشح المياه على المجتمعات المحلية في اليمن على مدار عقود. ومن المهم جداً فهم كيفية تفاعل الأزمة الأخيرة مع نقاط الضعف الموجودة بغرض التخطيط استجابة فعالة وذات صلة بالوضع القائم.

يحتم حجم الأزمة اليمنية وتعقيداتها على صناع القرار الاستناد إلى تحليلات مستهدفة: لفهم احتياجات المجتمعات المتضررة وإعطاء الأولوية للتدخلات المنقذة للحياة وفهم نقاط الضعف لدى المجموعات المختلفة والتخطيط المستقبلي لإدارة المخاطر.

ما هي التحديات التي يواجهها التحليل في اليمن؟

تواجه منظمات جمع البيانات وتحليلها تحديات كبيرة تتعلق بانعدام الأمن والتدخل البيروقراطي والجغرافيا المعقدة في اليمن.

انعدام الأمن: هناك العديد من العوامل التي تجعل اليمن مكاناً خطيراً للعمل مثل الخطوط الأمامية للنزاع، ونقاط التفتيش العديدة، ووجود كيانات مدرجة على قوائم الإرهاب مثل تنظيم القاعدة وداعش في أجزاء من البلاد، وانهيار النظام وسيادة القانون. لهذا السبب كان لزامًا على منظمات جمع وتحليل البيانات تطوير حلول مبتكرة بما في ذلك جمع البيانات عن بعد وعقد الشراكات لجمع المعلومات الإنسانية التي تحتاجها.

التدخل البيروقراطي: تشعر جميع أطراف النزاع بالحساسية تجاه مسألة جمع البيانات، كما تبطئ القيود المفروضة على وصول فرق التقييم، وشرط الحصول على الموافقات المسبقة على أسئلة الاستبانات ونتائجها، عملية جمع المعلومات وتزعزع الثقة في النتائج لدى الأطراف المعنية بالمشهد الإنساني في اليمن. وأبلغت العديد من المنظمات التي تعمل على الخطوط الأمامية مشروع تقييم القدرات بتعرض فرقها الميدانية للاعتقال أو الاحتجاز أو منعها من جمع البيانات في بعض المناطق اليمنية.

التضاريس والأراضي الوعرة: تتكون اليمن من 22 محافظة و333 مديرية تتفاوت في التضاريس والحجم والطبيعة حيث تعد مثلاً محافظة حضرموت وحدها أكبر مساحة من الأردن وسوريا ولبنان مجتمعة. وتضع الجبال الحادة الارتفاع والصحاري الشاسعة والجزر والأودية عملية جمع البيانات على مستوى البلاد أمام تحديات كبيرة حتى عند توفر الظروف المثالية لجمعها. وتتميز مناطق اليمن المختلفة بتاريخ وخلفيات متميزة تجعل من الصعب على الغرباء فهم السياق اليمني بسبب الفروقات الكبيرة بين المجتمعات القبلية والريفية والحضرية، وبين المناطق الزراعية والصناعية، والاختلافات السياسية بين الجنوب الاشتراكي السابق والشمال الجمهوري. وتعمل المنظمات الإنسانية على معالجة هذه التحديات من خلال إدارة الاستجابة الإنسانية عن طريق ستة مراكز عمليات إقليمية رئيسة في عدن والحديدة وإب وسعدة وصنعاء والمكلا. إلا أن جمع كافة هذه السياقات المتنوعة في جهد تحليلي واحد يوفر المعلومات اللازمة لتخطيط سريع للاستجابة الإنسانية يمثل تحديًا مستمرًا.

هل ترى أي اخطاء او اغلاط في هذا التقرير؟ ستساعدنا ملاحظاتك في التحسن. تواصل معنا على yahinfo@acaps.org

من هم القائمون على التحليل في اليمن؟

يقوم عدد من المنظمات بجمع معلومات جيدة للتخطيط للاستجابة الإنسانية على الرغم من كافة التحديات السياقية.

نشر **مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية** نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية وخطة الاستجابة الإنسانية بشكل تفصيلي للوقوف على أولويات الاستجابة في عام 2019. كما ينشر مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية أيضًا تحديثات آنية ودورية، ولمحات عن إمكانيات الوصول والحركة في المناطق، وتقارير عن تتبع السلع، ومعلومات شهرية عن التواجد الإنساني في اليمن (من يقوم بماذا وأين؟). ويحدد تقرير النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لعام 2019 جدول أعمال طموح لزيادة دقة المعلومات (وصولاً إلى مستوى المجتمعات المحلية) وتحسين الفهم حول الفئات الضعيفة. لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع أنظر إلى الجزء الثالث من النظرة العامة للاحتياجات الإنسانية لليمن لعام 2019.

تنشر **المجموعات أو تكتلات** معلومات مفصلة عن الاحتياجات عبر القطاعات، حيث تعد كمية المعلومات القطاعية المتاحة داعمة لجهود الاستجابة القوية في اليمن. وتشمل عمليات جمع البيانات الرئيسية المخطط لها في 2019 مراقبة مخاطر المجاعة ، ونظام رصد الموارد الصحية وتوافرها، ودراسات الرصد الموحد وتقييم الإغاثة والانتقالات، والنظام الإلكتروني للإنذار المبكر للأمراض، وتتبع معدلات الإصابة بالأمراض والتحديثات حول الكوليرا ، وتقييمات خط الأساس لتنسيق إدارة المخيمات ، والإبلاغ في مشروع تقييم الأثر المدني ، واحتياجات المجتمع وتقييمات الخدمات ، وفريق العمل القطري لآليات نظام الرصد والإبلاغ، ونظام إدارة معلومات العنف ضد الجنس الآخر (نظرة عامة للاحتياجات الإنسانية 2019).

تعد **مصفوفة تتبع النزوح للمنظمة الدولية للهجرة** واحدة من المنظمات الرئيسية للأمم المتحدة التي تقوم بجمع البيانات الأولية في الميدان في اليمن حيث تساهم بيانات المنظمة الدولية للهجرة في التقييم السنوي لمواقع المجموعات المتعددة وتنفذ تتبع النزوح ومراقبته ورصد التدفق.

يراقب **برنامج الغذاء العالمي** الأسواق وأسعار المواد الغذائية بشكل منظم حيث يسهم في إجراء تقييمات ربع سنوية للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي على مستوى الأسرة، مع التركيز بشكل أساسي على المناطق ذات الأولوية البالغ عددها 45 مديرية في الدرجة الخامسة من التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي.

يقوم تقرير تحليل نقاط الضعف والخرائط لبرنامج الغذاء العالمي في اليمن بجمع البيانات عن بُعد ومراقبة الأمن الغذائي باستخدام تحليل نقاط الضعف المتنقلة ورسم الخرائط.

هل ترى أي اخطاء او اغلاط في هذا التقرير؟ ستساعدنا ملاحظاتك في التحسن. تواصل معنا على yahinfo@acaps.org

تراقب **منظمة الصحة العالمية** وترصد حالات تفشي المرض وتصدر النشرات الوبائية، بما في ذلك الكوليرا. تقوم منظمة الصحة العالمية أيضًا بتنسيق عمليات تقييم نظام رصد الموارد الصحية وتوافرها.

تجمع **المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية** كميات كبيرة من البيانات الأولية إما لتوفيرها نيابة عن المجموعات أو لأغراض التخطيط الخاصة بها.

تقدم مؤسسات التقييم وإدارة المعلومات المتخصصة الدعم للمجموعات ووكالات جمع البيانات في الخطوط الأمامية. وتقوم **"ريتش"** بتصميم وإجراء عمليات التقييم، بالإضافة إلى تحليل مشترك حول تقييمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية على مستوى الأسرة. كما توفر **منظمة برامج إدارة المعلومات والأعمال** الخبرة الفنية وبناء القدرات في التقييمات وإدارة المعلومات ونظم المعلومات الجغرافية.

وتقوم شبكات فنية مثل **شبكة نظم الإنذار المبكر بالمجاعة والتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي** بتتبع حالات انعدام الأمن الغذائي والاستجابة لها.

تعمل **وسائل الإعلام والأكاديميين والمراكز الفكرية وممثلو بناء السلام والتنمية** في اليمن منذ عقود. وعلى الرغم من أن هذه الجهات قد طورت فهماً جيداً للسياقات التاريخية والاقتصادية والقبلية والاجتماعية والبيئية والجغرافية في اليمن، فإن نطاق وتعقيدات المعلومات يمكن أن يجعل من الصعب على مخططي الاستجابة استيعابها واستخدامها.

تعزيز التحليل الايكولوجي في اليمن

حدد مشروع تقييم القدرات خمسة عناصر أساسية لنظام ايكولوجي تحليلي "مثالي" أو سليم. وقمنا باستخدام التصور المقابل لتأطير نقاط القوة والضعف في جمع البيانات في اليمن، وتحديد المجالات التي يمكن أن تتضافر بها جهودنا للعمل بشكل أفضل:

الاحتياجات المعلوماتية معروفة:

الغرض من التحليل الإنساني هو توفير قاعدة أدلة لاتخاذ قرارات أفضل، لأن عملية جمع البيانات وتحليلها ستكون أكثر كفاءة وأفضل استهدافاً عندما يعرف صانعو القرار ماهية المعلومات التي يمكن الحصول عليها فعلاً، والتواصل بسهولة حول حاجاتهم المعلوماتية.

هناك كمية هائلة من المعلومات المنشورة عن اليمن إلا أنها لا تتوفر دائمًا في صيغ أو أشكال يمكن لصانعي القرارات الإنسانية استخدامها، كما أن الكم الهائل هو منشور يجعل من الصعب تحديد واستيعاب المعلومات الرئيسة.
تقوم وكالات الأمم المتحدة بنشر قدر كبير من التحليلات حول الاحتياجات القطاعية في اليمن، بما في ذلك الحماية والأمن الغذائي والمأوى والتغذية.
كما تنشر مؤسسات الفكر والأكاديميين ومنظمات البحوث والجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام مجموعة كبيرة من الأدبيات الشاملة حول القوى المحركة التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والقبلية والسياسية المحلية.
يجب تصنيف المعلومات التفصيلية القطاعية ومعلومات ما قبل الأزمة بحيث يتمكن مخططو الاستجابة الإنسانية من استيعاب المعلومات الموجودة والمنطق خلفها بشكل سريع وتحديد الفجوات المعلوماتية التي لا يزال هناك حاجة لسدها.

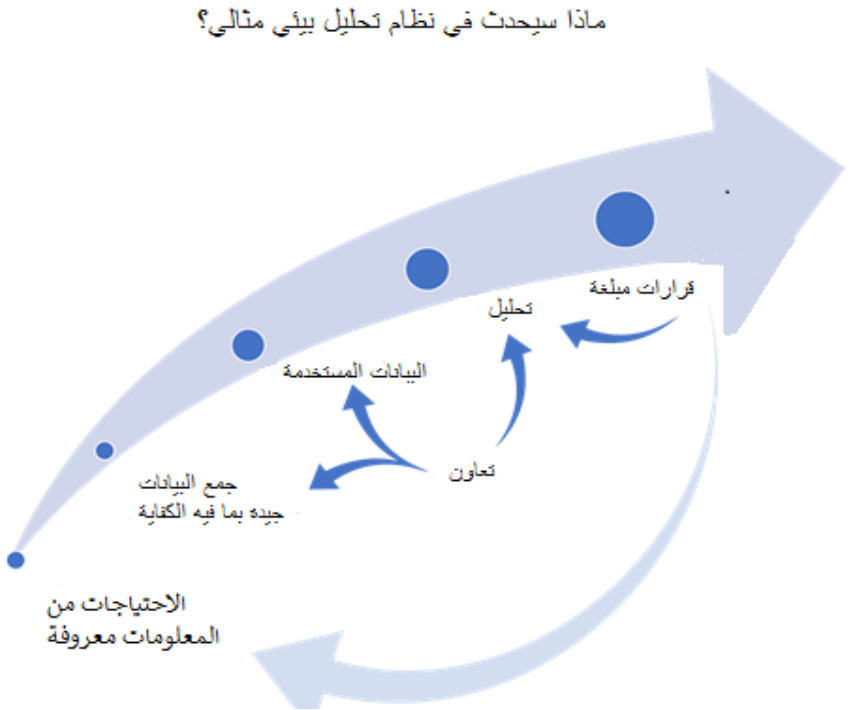

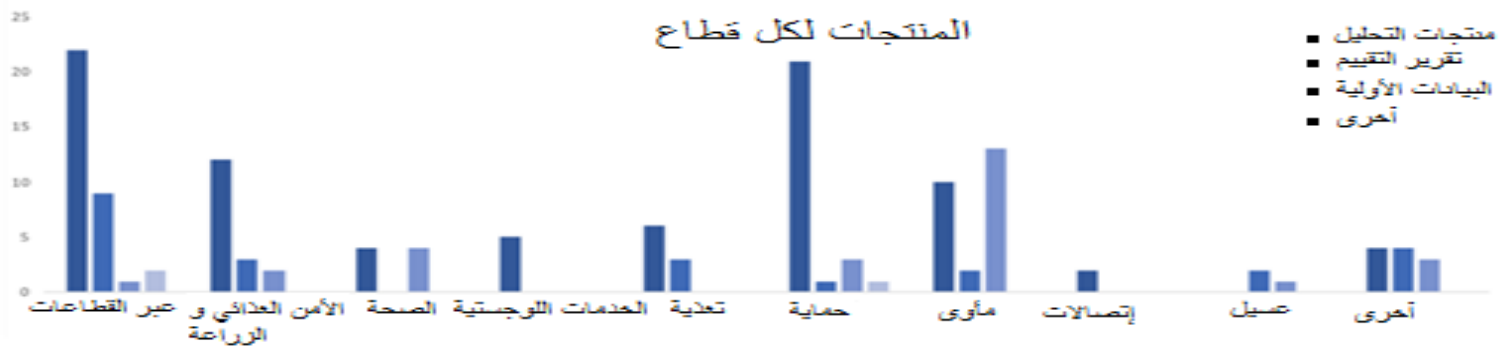

هل ترى أي اخطاء او اغلاط في هذا التقرير؟ ستساعدنا ملاحظاتك في التحسن. تواصل معنا على
yahinfo@acaps.org

يجب أيضًا أخذ الاحتياجات المعلوماتية في خطط جمع البيانات بعين الاعتبار منذ البداية لتجنب ضياع الجهود في جمع معلومات غير ضرورية أو غير عملية، حيث سيؤدي إشراك المنظمات التي تقوم بعملية التحليل ومراجعة البيانات الثانوية والمعلومات النوعية (بما في ذلك المناقشات مع الخبراء اليمنيين والفرق الميدانية) منذ بداية عمليات تخطيط جمع البيانات إلى تحليل أكثر دقة.

جمع بيانات جيدة بما فيه الكفاية:

ليس من اللازم أن تكون البيانات مثالية حيث يجب أن يكون التركيز في بيئة العمل الإنساني في الحصول على بيانات جيدة بما يكفي لاتخاذ قرارات مدروسة في الوقت المتاح والذي غالباً ما يكون قصيراً جداً. فقد تغلق نافذة اتخاذ القرارات أمام المؤسسات التي تقضي وقتًا طويلاً في جمع كميات كبيرة من البيانات أو تنقيح أدوات جمع البيانات الخاصة بها وتحسينها. كما قد تؤدي تقييمات الاحتياجات المفرطة أو المنسقة بشكل سيئ إلى إحباط المجتمعات المحلية وتقويض الثقة في جهود الاستجابة الإنسانية.

يواجه ممثلو الجهود الإنسانية قيودًا كبيرة في جمع البيانات في اليمن: ويشمل ذلك الوصول الفعلي للمناطق المطلوبة والبيروقراطية والحواجز الإدارية والتدخلات في عمليات التقييم. فيتعين في كثير من الأحيان على المنظمات الإنسانية للوصول إلى المجتمعات المحلية أن تتفاوض مع السلطة الوطنية لإدارة وتنسيق الشؤون الإنسانية والتعافي من الكوارث في المناطق التي يسيطر عليها من أنصار الله (المعروفين بالحوثيين)، بينما تعاني وكالات جمع البيانات في المناطق التي تقع تحت سيطرة الحكومة المعترف بها دولياً بسبب الإجراءات غير الواضحة والحاجة إلى التفاوض بشأن الوصول إلى المجتمعات المحلية مع عدد مذهل من الميليشيات المحلية والجماعات المسلحة.

ويعتبر الحفاظ على حيز للعمل يتوافق مع المبادئ الإنسانية تحديًا مستمرًا في اليمن.

كما أن الخطوط الأمامية للصراع ووجود مخلفات الحرب القابلة للانفجار والألغام وسوء حالة الطرق والبنية التحتية للاتصالات تصعب من عملية جمع البيانات.

وتعمل منظمات جمع وتحليل البيانات في اليمن رغم هذه التحديات على إيجاد طرق مبتكرة لجمع المعلومات اللازمة للتخطيط للاستجابة حيث طورت أساليب إدارة عن بُعد قابلة للتكيف وعقدت شراكات لجمع المعلومات والتحقق منها.

هل ترى أي اخطاء او اغلاط في هذا التقرير؟ ستساعدنا ملاحظاتك في التحسن. تواصل معنا على
yahinfo@acaps.org

يعتبر المستوى الحالي للبيانات التي تم جمعها في اليمن جيدًا بالنظر إلى التحديات الراهنة، إلا أن إزالة القيود الخارجية التي تواجه مؤسسات جمع وتحليل البيانات من شأنه أن يقلل من الجهد وتكلفة جمع البيانات ويقلل من الفارق الزمني الحرج أحياناً بين جمع البيانات ونشرها.

يعتقد مشروع تقييم القدرات أيضًا أن القيود المفروضة على جمع البيانات لها تأثير كبير على جودة ودقة بيانات الحماية خاصة فيما يتعلق باحتياجات ورأي النساء والفتيات اليمنيات.

فعلى الرغم من وجود كم كبير من التقارير حول قضايا الحماية، إلا أن ما يتوفر حالياً من معلومات في هذا المجال يركز بشكل رئيسي على القضايا المتعلقة بالنزاعات وحقوق الإنسان. بالتحليلات المتوفرة عن القضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي محدودة للغاية وخاصة الاحتياجات المحددة للنساء والفتيات أو العنف القائم على النوع الاجتماعي. ومن الصعب أيضًا التمييز بين احتياجات الفئات الضعيفة في اليمن (ما هي هذه الفئات؟ ولماذا هي عرضة لذلك؟ وما هي احتياجاتها الرئيسة؟). تتحسس معظم أطراف النزاع في اليمن للغاية عند جمع البيانات حول النوع الاجتماعي، وخاصة فيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا. ووفقًا للأطراف المعنية في التنمية فإن هذه القضية كانت موجودة حتى قبل الأزمة الحالية.

سيسهل تعزيز الجهود التحليلية للاحتياجات المحددة للنساء والفتيات والمجموعات الأخرى في اليمن على العاملين في المجال الإنساني التخطيط لاستجابة هادفة وفعالة.

الاستفادة الكاملة من البيانات:

لا يتم نشر كمية كبيرة من البيانات التي يتم جمعها في اليمن سواء للجمهور أو حتى بشكل مقيد. ويشكل هدر الجهود هذا قلقاً خصوصاً بالنظر إلى التحديات التي انطوت عليها عملية جمع هذه البيانات.

هناك عدد من الأسباب لعدم قيام المنظمات باستخدام البيانات والتشارك الكامل بها من بينها الموارد والقدرات المحدودة على تنظيف البيانات وتحليلها ونشرها، وحساسية البيانات (حقيقية أو متصورة)، وانعدام الثقة المهنية بجودة البيانات أو قلة الوعي بكيفية أو سبب نشر المعلومات. ويتم جمع كمية كبيرة من البيانات لأغراض ضيقة مثل إعداد التقارير أو تخطيط المشاريع، إلا أنه لا يتم توفيرها في نطاق أوسع من ذلك للمساهمة في الجهود الإنسانية الأعرض نطاقًا. ينطوي التشارك بالمعلومات دوماً على مخاطر في بيئات الصراع حيث يتوجب على العاملين في المجال الإنساني الالتزام بحماية المعلومات الشخصية.
وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي لديه أساليب متطورة لتنظيف البيانات وحماية الخصوصية ومراجعتها لجعلها مناسبة للنشر، إلا أن هذه الأساليب لا تستخدم بشكل كاف في اليمن.

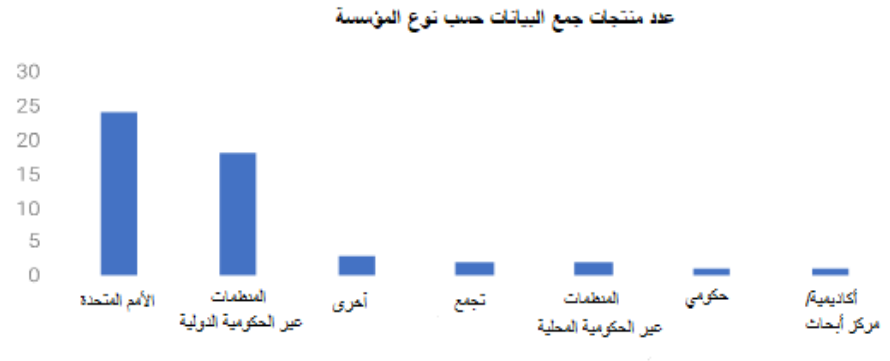

تعد مساهمة المنظمات غير الحكومية المحلية قليلة في المعلومات التحليلية المنشورة إذ لا تتجاوز 80% بينما تأتي النسبة الباقية وفق ما استعرضه مشروع تقييم القدرات من بيانات جمعتها وكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية. ومع ذلك فإن المنظمات غير الحكومية المحلية تجمع كماً هائلاً من البيانات وغالبًا ما تستطيع الوصول إلى المجتمعات المحلية.

أثارت المنظمات غير الحكومية المحلية عددًا من القضايا التي تمنعها من المشاركة الكاملة في التحليلات المنشورة مثل:

- النقص في القدرة على تحليل / معالجة البيانات
- اقتصار دورها على جمع البيانات لوكالات الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدولية التي تطور بدورها منتجات مكتوبة أو
- جمع البيانات بغرض تقديمها مع عروض البرامج أو التقارير فقط دون أن تتشارك بهذه البيانات للاستخدام في تحليلات واسعة النطاق.

سيؤدي ضم المنظمات الوطنية بشكل بارز إلى حيز التحليل الإنساني في اليمن إلى بناء القدرات المحلية وتحسين فهم المجتمع الدولي لكيفية تأثير القوى المحركة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحلية على نتائج التحليل الإنساني. ويجب القيام بذلك بطريقة تبني قدرات الممثلين المحليين وتستوعب آراءهم، كما يجب الحرص على عدم نقل المخاطر إلى الشركاء الفرعيين أو تعريضها للأذى.

تحليل متكامل وتعاوني:

يجب تحليل المعلومات وتفسيرها ومقارنتها بالمصادر الأخرى وتكييفها حسب احتياجات مخططي الاستجابة لكي تكون المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

فالبيانات تشبه الأشخاص في تحيزاتها وإغفالها لبعض الجوانب، لذلك يمكن أن يساعد دمج مصادر أكثر تنوعًا في عملية التحليل مثل المنظمات غير الحكومية المحلية والخبراء اليمنيين والموظفين الميدانيين والجهات الفاعلة في مجال التنمية وبناء السلام في حل التناقضات في البيانات واستكمال الأدلة المحدودة وتحديد الأنماط والاتجاهات وتعزيز الوعي المشترك وبناء توافق في الآراء بشأن النتائج.

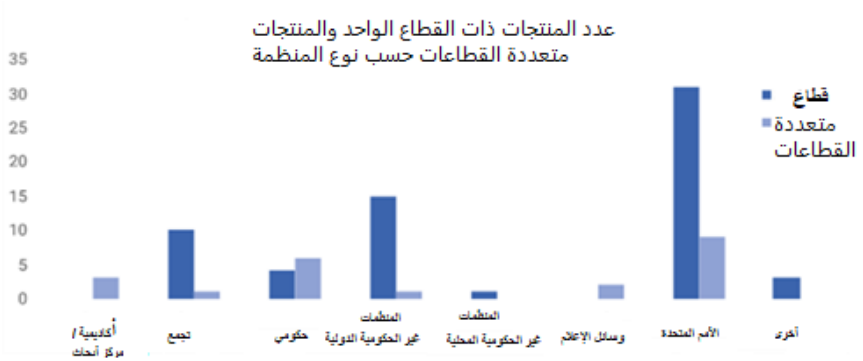

لم تصل نسبة التحليلات التي قدمت توقعات استباقية مستقبلية إلى ثلث المنتجات التحليلية التي تمت مراجعتها من قبل مشروع تقييم القدرات، بينما كانت نسبة المنتجات التي غطت قطاعات متعددة هي الربع فقط. مما يجعل من الصعب بمكان على مخططي الاستجابة فهم المشكلات المعقدة والمترابطة وتحديد أولويات التدخلات.

يعتمد التحليل الجيد أيضاً على الفهم المشترك للمنهجية المستخدمة لجمع المعلومات (الأهداف والنظرية والخطوات والتقنيات ومصادر البيانات التي تم جمعها وتحليلها)، إلا أن 36 ٪ فقط من المنتجات المتاحة للاطلاع العام التي استعرضها مشروع تقييم القدرات شملت مناقشات حول منهاجيتها. وتم إبلاغ مشروع تقييم القدرات من قبل الأطراف المعنية أن عدم وجود نقاش حول كيفية جمع البيانات وتحليلها يؤدي إلى تساؤلات واسعة النطاق أو إلى شعور بعدم الثقة بدقة

البيانات في اليمن لدى الأطراف العاملة في المجال الإنساني. سيساعد تشجيع نقاش مفتوح وصادق حول كيفية جمع المعلومات وتحليلها على تحويل الاهتمام للإجابة على التساؤلات الأكثر أهمية مثل مدى فهمنا للأزمة الحالية؟ وهل تتوفر لدينا المعلومات التي نحتاجها لاتخاذ القرارات. كما من شأن الشرح الواضح للمنهجية والقيود في جمع البيانات وتحليلها أن يحسن شفافية العملية ويبني المصداقية .

تعد المراجعة النقدية ومناقشة البيانات والتحليلات أمرًا ضروريًا لتحسين عملية جمع البيانات وتحليلها وبناء الثقة في النتائج، إذ لا ينبغي أن تخشى فرق التقييم والتحليل أن توضح علنًا القيود والتحديات وفجوات المعلومات التي واجهتها أثناء عملية جمع البيانات وتحليلها. كما يعتبر العمل مع الفجوات المعلوماتية.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعزز التدريب وبناء القدرات فيما يخص منهجيات جمع وتحليل البيانات جودة جمع البيانات وتحليلها بشكل عام، ومساعدة المنظمات على تقديم تحليلات أكثر شمولاً وأفضل جودة.

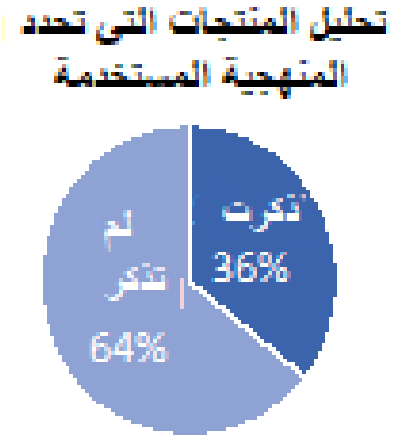

استجابة أفضل وأشخاص مطلعين:

تثير جهود جمع وتحليل البيانات الحالية في اليمن الإعجاب بالنظر إلى التحديات التي تواجهها، إلا أن الأطراف المعنية أبلغت مشروع تقييم القدرات بالحاجة إلى مزيد من التحليل المتكامل الذي يجمع مصادر المعلومات المتنوعة معًا في مكان واحد لفهم التحديات المعقدة والمترابطة. كما طالب صناع القرار بتحليلات تعنى بالاتجاهات النمطية والتطلعات المستقبلية للتمكن من إدارة وتحديد المعلومات المستهدفة والمخاطر التي تفسر كيفية تأثير القوى المحركة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقبلية على النتائج الإنسانية.

تعد المجتمعات المحلية مصدرًا رئيسيًا للمعلومات، ونقطة مرجعية أساسية لكيفية أدائنا في المجال الإنساني. وتجعل التحديات الأمنية ومحدودية امكانية الوصول والحركة والتحديات الجغرافية في اليمن التواصل مع المجتمعات المحلية فيها أمرًا صعباً، إلا أننا نحتاج إلى تعزيز قنوات التواصل مع هذ المجتمعات للتأكد من أن استجابتنا فعالة وشفافة قدر الإمكان.

المنهجية

طور مشروع تقييم القدرات نظام التحليل البيئي في اليمن من خلال مراجعة البيانات الثانوية للتحليلات المنشورة والمناقشات مع الأطراف المعنية بالتحليلات في كانون الثاني وشباط 2019.

تمثل الغرض من هذا في شقين: الأول مساعدة مشروع تقييم القدرات على فهم احتياجات التحليل والفجوات في اليمن بشكل أفضل لدعم خطط توسيع مركز تحليل مشروع تقييم القدرات اليمني، والثاني تسجيل ونشر نتائجنا ليتم استخدامها من قبل باحثين ومحللين آخرين يدرسون الوضع اليمني. تلخصت عمليتنا بالآتي:

1. **قمنا بتطوير قاعدة بيانات دلالية**
   أ) استعرض مشروع تقييم القدرات أكثر من 130 مجموعة من البيانات الأولية وتقارير التقييم والتحليلات التي نشرت بين عامي 2015 و2019 حول الأزمة في اليمن.
   ب) قام مشروع تقييم القدرات بتصنيف السمات الرئيسية للمنشورات مثل نوع المنتج والجهة المنتجة والفئة، ومن ثم إدخال هذه المعلومات في قاعدة البيانات الدلالية.
   ت) قمنا بتحليل المنتجات في قاعدة البيانات الدلالية وفقًا لنوع المنتج وقطاعه ومنتجات كل منظمة وإن كانت منتجات قطاعية أم متعددة القطاعات والمنتجات التي تشمل منهجية محددة بوضوح.

2. **عقدنا نقاشات مع 25 من الأطراف المعنية بتحليل الوضع في اليمن** حيث اشتملت المقابلات معهم على إجراء مقابلة واحدة إلى أربع مقابلات حسب نوع المنظمة / المجموعة من كل فئة من الفئات الآتية: موظفو المنظمات غير الحكومية الإنسانية والإنمائية وموظفو وكالات الأمم المتحدة الإنسانية والإنمائية والمانحون وموظفو المنظمات غير الحكومية المحلية، وأعضاء مراكز البحوث والتقييم وخبراء التحليل. وأجريت معظم هذه المقابلات (15 من 25) مع الأطراف المعنية التي مقرها في اليمن، أو التي تسافر بانتظام إلى اليمن للعمل. بينما أجريت المقابلات العشر المتبقية مع الأطراف المعنية الذين يدرسون الوضع اليمني عن بعد وخاصة من عمان.

3. **قمنا بتطوير نظام تحليل ايكولوجي "مثالي"**
   أ) قمنا بتطوير نموذج التحليل الايكولوجي المثالي استنادًا إلى نظرية التغيير لمركز التحليل اليمني والمذكرة الفنية لمشروع تقييم القدرات: مسح الممسوحات (مشروع تقييم القدرات 2011)
   ب) قمنا بعد ذلك بمراجعة النتائج التي توصلت إليها مناقشاتنا وقاعدة البيانات الدلالية من خلال مقارنتها بالتصور الموضوع للنظام الايكولوجي المثالي وحددنا النتائج الأولية.

4. اختبرنا وصقلنا النتائج التي توصلنا إليها مع الخبراء الفنيين لمشروع تقييم القدرات ومع الجهات المعنية بالتحليل في شباط 2019.

يعتمد نهج تحليل النظام الإيكولوجي على علوم الأرض حيث يدرك أن الجهات الفاعلة في التحليل تعمل من خلال أنظمة معقدة ومفتوحة وتتكيف باستمرار وتتغير بسبب المدخلات الداخلية والخارجية.

قاعدة البيانات الدلالية الكاملة متاحة على هذا **الرابط**.

المحددات:

ليس لمشروع تقييم القدرات أي وجود مباشر داخل اليمن: وقد تم تطوير هذه النتائج باستخدام تقنيات المراقبة عن بعد. وعلى الرغم من محاولة مشروع تقييم القدرات معالجة هذا الضعف من خلال مدخلات ومشورة جهات فاعلة أو محللين يعملون أو عملوا مؤخرًا داخل اليمن (15 من 25 من الأطراف المعنية الذين تمت مقابلتهم كانوا في اليمن أو سافروا بانتظام إلى اليمن للعمل)، إلا أن إمكانية حدوث الأخطاء وسوء الفهم لا تزال واردة.

الفجوات في البيانات والمعلومات: تسلط هذه الورقة الضوء على الفجوات في البيانات والمعلومات عن النساء والفتيات في اليمن. ومع ذلك لا تزال هناك حاجة إلى مزيد من البحث لفهم الأسباب وراء ذلك. فما هو دور القيود السياسية التي تفرضها السلطات المحلية أو الجهات الفاعلة الأخرى على جمع البيانات المتعلقة بالنوع الاجتماعي؟ وإلى أي مدى تحظر المعايير الاجتماعية والثقافية إجراء نقاشات مفتوحة؟ وهل تعد قدرات جامعي البيانات المنقوصة أو مخاوفهم عامل مثبط؟ وهل تأخذ منهجيات التقييم في عين الاعتبار مشاركة المرأة والتصنيف حسب النوع الاجتماعي؟

الانتقائية :حتم الكم الهائل من المعلومات المنشورة عن اليمن على مشروع تقييم القدرات استخدام التقدير المهني في اختيار المصادر التي تم استعمالها، حيث تعد الرسوم البيانية والأشكال الواردة في هذا التقرير هي لمحات معلوماتية مبنية على عينة تم اختيارها بواسطة مشروع تقييم القدرات ولا يمكن اعتبارها تصنيفًا شاملاً.

المعلومات الصريحة والضمنية: تبحث قاعدة البيانات الدلالية فقط في المعلومات المنشورة (الصريحة). ففي خضم جهود الاستجابة الإنسانية السريعة يتم تبادل كمية كبيرة من المعلومات من خلال الاجتماعات أو المناقشات غير الرسمية. وحاول مشروع تقييم القدرات موازنة هذه الفجوة للتحقق من النتائج من خلال مناقشات مع محللين يمنيين من ذوي الخبرة.
نظام ايكولوجي مثالي: يعتبر نظام التحليل الايكولوجي المثالي هو بنية نظرية تم تطويرها لتوفير مرجعية للمقارنة. تعد الاستجابة الإنسانية بطبيعتها مسعىً فوضوياً، فالمثل العليا ليست قابلة للتحقيق (وربما ليست مرغوبة). كما يجب النظر إلى النتائج الواردة في هذه الورقة على أنها محاولة لتوفير فهم مشترك للعمل المستقبلي وليس نقدًا للجهود المطبقة حالياً والتي يعد الكثير منها جيداً جدا.
الافتقار الى وجود اللغة العربية: كان مشروع تقييم القدرات لا يزال في طور تجنيد ناطقين باللغة العربية في وقت النشر. لذلك، قمنا بمراجعة المستندات المنشورة باللغة الإنجليزية بشكل أساسي وأدرجناها فقط باللغة الإنجليزية في قاعدة البيانات الدلالية. كما أجرينا جميع المناقشات باللغة الإنجليزية، ومن المحتمل أن نكون قد أغفلنا مصادر معلومات أساسية باللغة العربية (سواء كانت مكتوبة أو شفوية).
دور المؤسسات المحلية في جمع البيانات وتحليلها :توفر هذه الورقة وصفًا مبسطًا للغاية للدور الذي تلعبه المؤسسات المحلية في التحليل، فالعلاقة دقيقة ومعقدة. وبينما تواصل بعض السلطات المحلية دعم التحليل الإنساني، فإن البعض الآخر يضع عوائق بيروقراطية أمامها. ويستمر الأفراد الرئيسيون على مستوى العمل في التعاون مع الجهات الفاعلة في التحليل وجمع البيانات على الرغم من التحديات الأوسع نطاقًا على مستوى الوكالات. لم يشمل نطاق هذا التقرير الدراسة الدقيقة والكاملة لدور السلطات المحلية في التحليل في اليمن.

شكر وتقدير:

تم إعداد هذا التحليل بفضل منحة سخية من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة UKAID.
لم يكن هذا المنتج ممكنًا دون الوقت والخبرة التي قدمها العديد من الخبراء اليمنيين في عمّان وداخل اليمن، كما ان أية أفكار وردت في هذا التحليل ترجع إلى معرفتهم المحلية والرؤية الحصيفة والتفسير التفصيلي لتاريخ اليمن المعقد والغني.
يود مشروع تقييم القدرات التقدم بالشكر العلني لكل من:

توماس بيرنيس – خبير في المجلس النرويجي للاجئين
ليلى لطف - منظمة سام للحقوق والتنمية
سوزي فان ميغين - المجلس النرويجي للاجئين
إيما توك - منسق مجموعة المياه والصرف الصحي
لويزا مينغيتي – مركز رصد النزوح الداخلي- جنيف

كما يود المشروع شكر أولئك الذين اختاروا عدم الكشف عن اسمائهم ولكنهم ساهموا بشكل كبير في هذا المنتج
تقع المسؤولية الكاملة لأية أخطاء واردة في هذا التقرير على مشروع تقييم القدرات.